جميعنا يعلم ضرورة التنسيق مع السلطة التنفيذية في مسألة الحضور من عدمه

الغانم : وجهت الدعوة لحضور جلسة «التوظيف» ولا أعتقد أن الحكومة ستحضر

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه وجه الدعوة لحضور جلسة المجلس الخاصة بمناقشة «سياسة الحكومة في التوظيف» التي تقدم مجموعة من النواب بطلب لعقدها الأحد المقبل مبينا أنه «لا أعتقد بأن الحكومة ستحضر الجلسة لعدم التنسيق المسبق معها بشأنها».

وأوضح الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس أنه وجه دعوة حضور الجلسة بناء على الطلب النيابي ووفقا للمادة «72» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وذلك التزاما بالإجراءات اللائحية.

وذكر أنه «بحسب تصريحات الحكومة وما أبلغتني به لا أعتقد بأن الحكومة ستحضر الجلسة لأنها لم تكن بناء على تنسيق مسبق معها كما حدث في الجلسات الخاصة السابقة».

وأشار إلى أنه «يعلم الجميع بأن الجلسات الخاصة التي تقدم إن كانت بتنسيق تحضر الحكومة وإن لم يتم التنسيق معها فلا تحضرها» مضيفا «لكن وجهت الدعوة وساحضر صباح يوم الأحد».

وفي ما يتعلق بجلسات المجلس الأخرى المقرر عقدها الأسبوع المقبل قال الغانم إنه وجه دعوة لحضور جلسة خاصة يوم الإثنين أدرج على جدول أعمالها العديد من القوانين بناء على قرار مكتب مجلس الأمة.

ولفت رئيس مجلس الأمة إلى أنه سيوجه دعوة أخرى لحضور «جلسة خاصة» يوم الخميس المقبل لمناقشة مجموعة أخرى من القوانين إضافة إلى بعض القوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة الاثنين وذلك «في حال عدم استكمالها أو الانتهاء منها في تلك الجلسة».

وأفاد بأن القوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة الإثنين هي المداولة الثانية للقانوني (المناقصات العامة) و(تنظيم

مرزوق الغانم

- جلسة الإثنين أدرج على جدول أعمالها العديد من القوانين بناء على قرار مكتب المجلس
- العقيل : مستعدون لمناقشة قضية التوظيف مجددا في دور الانعقاد المقبل حرصا منا على التعاون مع المجلس

التأمين والإشراف والرقابة عليه) وقوانين أخرى هي (حقوق المؤلف والحقوق المجاورة) وتعديل قانون (الشركات) و(المراقبين الماليين والمحاسبين) و(الشهادات المزورة) و(تعيين أعضاء هيئة التدريس) و(الجامعات الحكومية) و(المحاماة).

وأضاف قائلا «قد يستغرب البعض من العدد الكبير من القوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة يوم الإثنين لكن العديد منها قد لا يستغرق مناقشتها وقتا طويلا وذلك بتعديل مادة أو مادتين إضافة إلى بعض القوانين التي سيكون فيها نقاشا أطول».

ونوه الغانم بأنه «إذا تعاون النواب في الجلسة تستطيع إنجاز هذه القوانين» مبينا أن «الإنجاز لا يعني إقرار جميع القوانين بل الانتهاء منها سواء بمداولة أو مداولتين أو بإعادتها إلى اللجنة».

وأفاد بأن مكتب المجلس سيجتمع يوم الإثنين المقبل بعد انتهاء جلسة المجلس وذلك «لتحديد جدول أعمال جلسة الخميس سواء باستكمال ما لم تنته منه جلسة الإثنين أو إضافة قوانين جديدة».

وفي ما يتعلق بجلسة المجلس العادية المقرر عقدها يومي الثلاثاء والأربعاء لمناقشة الميزانيات أوضح الغانم أنه «بعد الانتهاء من البنود الأساسية والرئيسية في جلسة الثلاثاء وفق قرار المجلس بالجلسة الماضية ستخصص ساعتين لمناقشة استعدادات بعض الجهات الأمنية الأخرى للتعامل مع أي طارئ مثل (الدفاع المدني) و(الجيش) و(الداخلية)».

من جهتها أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أمس استعداد الحكومة لمناقشة قضية التوظيف مجددا في دور الانعقاد المقبل حرصا منها على التعاون مع أعضاء مجلس الأمة وليتسنى لإجراءاتها أن تدخل حيز التنفيذ.

وقالت العقيل في تصريح صحافي إن الحكومة استعرضت سياستها في التوظيف بجلسة مجلس الأمة بتاريخ 17 أبريل الماضي واستمعت للملاحظات والاقتراحات النيابية التي من شأنها المساهمة في تعديل التركيبة الوظيفية بين القطاعين الأهلي والخاص إضافة الى تنمية الموارد البشرية الوطنية ورفع كفاءتها الوظيفية في الأجهزة الحكومية.

وأضافت أن جلسة التوظيف السابقة انتهت الى إقرار مجلس الأمة 15 توصية لمعالجة قضية التوظيف وهو ما تأخذه الحكومة على محمل الجد مبينة أنها تدرس التوصيات النيابية ووضعها حيز التنفيذ لا سيما فيما يتعلق باستخدام الكفاءات الوطنية بدلا من الاستعانة بالخبرات الخارجية وتحديد نسب محددة لعمل الوافدين وتطوير نظام التوظيف المركزي الحالي.

وأشارت الى أن الأجهزة الحكومية المعنية في قضية التوظيف دونت كل الملاحظات النيابية التي عبر عنها أعضاء مجلس الأمة في جلسة أبريل الماضي لدراستها والاستفادة منها موضحة أن ملف التوظيف مشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو مسؤولية دستورية وواجب تجاه المواطنين والمواطنات.

وبشأن الطلب النيابي الجديد المقدم لمناقشة «التوظيف» قالت العقيل إن الحكومة ترحب بمناقشة القضايا العامة بعد التنسيق معها مشيرة في الوقت ذاته الى أن الحكومة في طور دراسة التوصيات النيابية السابقة والمقرة في أبريل الماضي كما أنها بصدد اتخاذ إجراءات جديدة بتطلب ظهور نتائجها بعض الوقت.

وشددت على أن الحكومة «وحرصا منها على التعاون مع أعضاء مجلس الأمة تؤكد استعدادها لمناقشة قضية التوظيف مجددا في دور الانعقاد المقبل وذلك ليتسنى لإجراءاتها أن تدخل حيز التنفيذ وأن تقدم لأعضاء مجلس الأمة موجزا لما تم اتخاذه وتنفيذه خلال تلك الفترة والنتائج المترتبة عليها».

مع إلزام الجهات المعنية بهذا الأمر

«حقوق الإنسان» توصي بإعادة حملة الجوازات المزورة من «البدون» إلى أوضاعهم السابقة

انتهت اللجنة الفرعية من لجنة حقوق الإنسان المكلفة بالتحقيق في موضوع الجوازات المزورة لفئة من المقيمين بصورة غير قانونية من أعمالها بالتصويت على عدد من التوصيات.

وقال رئيس اللجنة الفرعية النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن لجنة التحقيق قررت بالإجماع التوصية بضرورة إعادة أوضاع أصحاب الجوازات المزورة إلى السابق كما كانوا قبل ٢٠٠٨، وإلزام الجهات المعنية بهذا الأمر"، وأوضح أن اللجنة أوصت أيضا بضرورة وقف أي إجراء أو فصل أو تسريح لمنتسبي وزارتي الداخلية والدفاع والموظفين لدى الجهات الحكومية الأخرى لحين بت مجلس الأمة وإصدار قراره في هذا الشأن. وقال السبيعي "بناء على تكليف مجلس الأمة للجنة حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق في الجوازات المزورة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية، للوقوف على كيفية صدورها، وكيفية تعامل الجهاز المركزي مع القضية، مع وضع الحلول والتوصيات فقد عقدت اللجنة أكثر من ٤ اجتماعات للتحقيق في هذا الأمر وأصدرت قرارها حول ذلك". وبين أن اللجنة استمعت لجهات كثيرة في هذا التحقيق، منها وزير الداخلية والوكلاء المساعدون المعنيون بهذا الأمر، وإلى مسؤولين من الجهاز المركزي وممثلي وزارة الخارجية ووكيل وزارة الإعلام والوكيل المساعد لشؤون التخطيط في وزارة التجارة ورئيس الأركان، إضافة إلى إفادات الأشخاص الذين عاشوا هذه المشكلة والذين شرحوا لأعضاء اللجنة أبعادها وكيفية حدوثها.

وأفاد بأنه بعد الاستماع إلى كل الأطراف المعنية تبين للجنة أن الإعلان عن هذه الجوازات المزورة كان بعلم الجهات الحكومية وبرعايتها لأن الإعلانات كانت توضع من الشركات داخل المؤسسات الحكومية وتحت الناس على استخراجها.

وبين أن تلك الإعلانات كانت تلصق على الأبواب والأسوار الخارجية للجهاز المركزي ، وتنشر بالصحف ، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء تجاهها أو ملاحقة أصحابها، كما تبين أن الشركات التي كانت تصدر هذه الإعلانات ليس لها سند قانوني لعملها .

وقال السبيعي قبل ٢٠١٠ أعاد الجهاز المركزي البدون أصحاب هذه المشكلة إلى أوضاعهم السابقة حينما استفحلت المشكلة وثبت تزوير هذا الأمر ، ولكن بعد ٢٠١٠ أعادهم الجهاز إلى جنسياتهم المزورة رغم علمه بأن هذه الجنسيات مزورة بإقرار ومراسلات وزارة الخارجية والجهات الرسمية، مشيرًا إلى أن جميع المستندات موجودة لدى وزارة الداخلية.

وأكد أن اللجنة تمتلك ملفًا كاملًا حول هذه المشكلة مدعمًا بالمستندات وعدد الجنسيات المزورة والتي تجاوزت ٢٥ جنسية، وكذلك كل المراسلات بين الجهات الرسمية المعنية بهذا الأمر، وستضمنها في تقريرها بهذا الخصوص، معتبرًا أن استفحال هذه المشكلة يضع الحكومة في مأزق أمام الحقائق التي توصلت إليها اللجنة من حيث تقييد هؤلاء الأفراد بالرغم من علمهم بالتزوير.

في ظل الأوضاع الإقليمية الملتهبة التي تمر بها المنطقة

الصالح: زيارة سمو الأمير إلى العراق خطوة نوعية من قائد حكيم

خليل الصالح

أشاد النائب خليل الصالح بالزيارة التاريخية التي قام بها سمو أمير البلاد إلى العراق، واصفا تلك الزيارة بأنها خطوة نوعية غير مستغربة من قائد حكيم في ظل الأوضاع الإقليمية الملتهبة التي تمر بها المنطقة.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن صاحب السمو استطاع في بضع ساعات، حسم العديد من الملفات العالقة من خلال زيارة صعبة التصنيف بوجود عدد من الوزراء الكويتيين لبحث القضايا الأمنية والنفطية والاستثمار في أجواء ودية وأخوية.

وأوضح أن حكمة سمو الأمير وسياسته الرشيدة أكسبتا الكويت سمعة ومكانة أممية متميزة، مشيرا إلى شهادة الجانب العراقي خلال الزيارة بوسطية وحكمة ومواقف سموه في جميع الظروف.

واختتم الصالح قائلا: إن الكويت في ظل قيادة سمو الأمير تبسط يد السلام والمسامحة مع الجميع مستمسكة بالوسطية الصعبة في ظل تجاذبات واستقطابات دولية وإقليمية، داعيا المولى عز وجل أن يحفظ سموه والكويت التي لم تقدم إلا خيرا في المجالات كافة الإنسانية والخيرية والإغاثية.

للاستفادة من الخدمات العلاجية للتأمين الصحي

ماجد المطيري يقترح إضافة ربات البيوت البالغات 55 عاماً وليس لهن دخل إلى قانون «عافية»

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقدمه باقتراح برغبة لإضافة شريحة ربات البيوت الكويتيات البالغات من العمر الخامسة والخمسون عاما وليس لهن دخل إلى أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 وذلك للاستفادة من الخدمات العلاجية للتأمين الصحي (عافية).

وقال المطيري في نص اقتراحه:

وفقا لنصوص دستور دولة الكويت فقط نص في مادته الحادية عشرة على أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، كما نص عليه في المادة 15 من عناية الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

وحيث إن القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين تم وضعه للمواطنين المتقاعدين باعتبارهم الأحوج إلى التأمين الصحي من جانب الدولة حتى توفر لهم البدائل التمويلية مساهمة منها في زيادة النفقات الصحية الملقاة على عاتقهم، إضافة إلى العمل على توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في أداء الخدمات الصحية للمواطنين المتقاعدين.

وإذا كان القانون السابق قد تم وضعه باعتبار أن المتقاعدين هم الشريحة الأحوج للتأمين الصحي ، فإن المواطنات الكويتيات البالغات من العمر الخامسة والخمسين عاما لا يقللن احتياجا عنهم، خاصة في ظل تردي الخدمات الصحية في القطاع الحكومي والازدحام الشديد في المستشفيات والمستوصفات المكتظة بالمرضى من المواطنين والوافدين وصعوبة الحصول على مواعيد للمراجعة وعدم قدرتهن على الحركة بسلاسة.

كل ذلك أدى إلى التوجه للعلاج في المستشفيات الخاصة التي يتوافر فيها أحدث الأجهزة والمعدات ومختلف الأطباء الاستشاريين في مختلف فروع الطب، إلا أن العلاج فيها باهظ ومكلف ولا تستطيع المواطنات ربات البيوت البالغات من العمر الخامسة والخمسين عاما تحمل تكاليفه، نظرا لقلة دخلهن وعدم كفايته لاحتياجاتهن الشخصية.

وحيث إن القانون سالف الذكر نص في مادته الثانية على (تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير)، والمقصود بالوزير هنا هو وزير الصحة. وحرصا منا على توفير حياة كريمة وصون لكرامة امهاتنا مربيات الاجيال ورداً لجزء من معروفهن وهذا اقل ما نقدم لهن، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: - قيام معالي السيد وزير الصحة - وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشان التامين الصحي - بإصدار قرار بإضافة شريحة ربات البيوت الكويتيات البالغات من العمر الخامسة والخمسين عاما إلى احكام القانون رقم 114 لسنة 2014 وذلك للاستفادة من الخدمات العلاجية للتامين الصحي والمعروف باسم (عافية).

ثانيا: يشترط لإضافة شريحة ربات البيوت البالغات من العمر الخامسة والخمسين عاما ألا تكون مسجلات لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - وعدم وجود اي دخل خاص بهن.

بسبب سوء الصرف وزيادة الهدر وعدم التقيد بالنظم واللوائح

«الميزانيات» : ميزانية الدولة والحساب الختامي .. مرفوضان بالأغلبية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بغالبية أعضائها الحاضرين أمس ميزانية الدولة العامة للسنة المالية 2019 / 2020 والحساب الختامي للسنة المالية 2018 / 2019.

وقال مقرر اللجنة النائب رياض العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الرفض جاء بسبب سوء الصرف وزيادة الهدر وعدم التقيد بقواعد الميزانية والنظم واللوائح المعمول بها والنقل بين البنود، ما يعد مخالفا للدستور، بالإضافة إلى أن الميزانية لم تصب في الصالح العام.

وبين أن الحساب الختامي لا يعكس واقع الميزانية التي يفترض أن تكون هي الخطة السنوية المالية التي يجب أن يتقيد بها سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء كافة.

وشدد على أن المفترض التقيد باللوائح والنظم المعمول بها وعدم الهدر، مبينا أن اللجنة أكدت ما شهده الحساب الختامي من نقل بين البنود وسوء في الصرف وسوء تنفيذ الميزانية، بالإضافة إلى الاستجواب الذي وجه لوزير المالية، وأفاد بوجود صرف خارج أبواب الميزانية من خلال حساب العهد وعدم تسويته سنويًا، مؤكدًا أن تراكم المبالغ في حساب العهد وعدم تسويتها أمر يتحمله سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

وشدد العدساني على رفضه خصخصة القطاعات العامة الناجحة في الدولة وتسليمها للتجار الذين سيتحكمون بالأسعار والخدمات، مشددًا على أن أغلب المواطنين يعتمدون على راتبهم اعتمادًا كليًا وأي زيادة في التكاليف والأسعار ستؤثر مباشرة عليهم وهو أمر مرفوض.

- العدساني: أرفض خصخصة القطاعات الناجحة وتسليمها للتجار

لأنها تتعلق بشرائح كبيرة من المجتمع

عاشور يطالب اللجان البرلمانية بالانتهاء من دراسة القوانين خلال أسبوعين

صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور اللجان البرلمانية بسرعة الانتهاء من دراسة القوانين التي تتعلق بشرائح كبيرة من المجتمع الكويتي خلال أسبوعين، حتى يتسنى للمجلس مناقشتها وإقرارها في الجلسة المخصصة للقوانين.

وقال عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن من بين تلك القوانين المهمة قانونا تقدمت به لشراء قروض المواطنين الاستهلاكية، لا سيما أن هناك شرائح كبيرة بانتظار إقرار هذا القانون لحل مشكلة قروضهم مع البنوك.

وبين أن من القوانين المهمة اقتراح شمول قانون التأمين الصحي «عافية» لذوي الاحتياجات الخاصة والمواطنين غير المسجلين بمؤسسة التأمينات الاجتماعية، والذي تم تقديمه في 15/02/2017 وما زال في اللجنة الصحية حتى الآن.

وأفاد بأن لدى اللجنة الصحية أيضا اقتراحا مهما قدم في 27/12/2016 بشأن تخفيض سن المستحقين للمساعدات الاجتماعية من 55 إلى 45 سنة، مشيرا إلى أن هناك شريحة كبيرة من المواطنات ممن يستحققن هذا الدعم والمساعدة، وعلى اللجنة الصحية إنهاء التقرير وتقديمه للبرلمان في الجلسة المقبلة .

وأوضح عاشور أن مجموعة القوانين التي تتعلق بالمرأة الكويتية بصورة عامة يجب العمل على إقرارها بأسرع وقت خاصة المتعلقة بالمتزوجة من غير كويتي والعنف الأسري وإسكان المرأة، بالإضافة إلى أبناء الكويتيات من فئة غير محددي الجنسية من حيث معاملتهم معاملة الكويتيين في الخدمات العامة، والنظر في موضوع تجنيسهم.